عرض بعض التجارب الدولية لنظم المسؤولية الاجتماعية وكيفية الاستفادة منها في الجمهورية اليمنية

مروان حمود محسن حسين
قسم العلوم الاقتصادية-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة عدن
DOI: https://doi.org/10.56807/buj.v5i4.505

الملخص

تهدف هذه الدارسة إلى التعرف على التجارب الدولية المختلفة لنظام المسؤولية الاجتماعية، ومعرفة ما حققته من مكاسب اقتصادية وتنموية، ومعرفة كيف يمكن لليمن الاستفادة من هذه التجارب في الواقع اليمني، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المقارن.

وتوصلت الدراسة الى أن التجارب السابقة تميزت ببعض الدول اقتصادياً قبل إقرار برنامج المسؤولية الاجتماعية بالفقر والبطالة، بينما شهدت بعد قرار برنامج المسؤولية الاجتماعية تنمية متسارعة وشاملة، وكما نجد ان الدول التي سارعت في تطبيق برنامج المسؤولية الاجتماعية تضع إحدى قدميها على مسار الدول القوية والغنية ذات معدلات النمو السريعة.

وتوصلت الدراسة ايضاً إلى انه يمكن لليمن الاستفادة من التجارب السابقة في تحسين الخدمات التي تعمل المؤسسات على تقديمها للمجتمع من خلال توفير فرص عمل حقيقية، وضمان سلامة العمال والموظفين، والمشاركة في ايجاد حلول للمشكلات الاجتماعية، وكذلك قد تستفيد من آلية وضع الحوافز للمنظمات والشركات الملتزمة بالمسؤولية الاجتماعية من اجل لارتقاء الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: نظم المسؤولية الاجتماعية-التجارب الدولية.

Presenting some international experiences of social responsibility systems and how to benefit from them in the Republic of Yemen

Abstract

This study aims to identify the various international experiences of the social responsibility system, learn about the economic and development gains they have achieved, and find out how Yemen can benefit from these experiences in the Yemeni reality. The study used the descriptive analytical comparative approach.

The study concluded that previous experiences characterized some countries economically before the adoption of the social responsibility program with poverty and unemployment, while after the decision of the social responsibility program they witnessed accelerated and comprehensive development. We also find that the countries that were quick to implement the social responsibility program put one foot on the path of strong and rich countries with high rates of Rapid growth.

The study also concluded that Yemen can benefit from previous experiences in improving the services that institutions work to provide to society by providing real job opportunities, ensuring the safety of workers and employees, and participating in finding solutions to social problems. It may also benefit from the mechanism of setting incentives for organizations and companies committed to responsibility.

Keywords: *social responsibility systems, international experiences*

المبحث الأول الإطار العام للدراسة:

أولاً: المقدمة

أن العالم يضم الكثير من الدول التي قررت التمسك بالمسؤولية الاجتماعية كحل لمشاكلها البيئية ،ولكي تستطيع تحقيق أهدافها التنموية فمن ضمن دول العالم المتطور هناك دول منها ماليزيا والبرازيل والإمارات العربية والهند وغيرها من الدول، كما ان ما يشهده العالم من تقدم وتطور تكنولوجي في مختلف القطاعات ،ولما له من آثار سلبية على التنمية دفعت إلى التفكير الجدي بإلزام المؤسسات وتحملها المسؤولية الاجتماعية وهو ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة الذي عقد في قمه الأرض في البرازيل والذي اقر التزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية بهدف تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي للدول والسعي لتحقيق التنمية المستدامة.

ولا شك أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لعبت دوراً مهماً في اختيار التمسك بنظام المسؤولية الاجتماعية الا ان الجانب الاقتصادي دائما يكون هو العامل الأهم والأبرز، ولكن كيف يمكن تحقيق ذلك؟ وماهي السبل لتطبيق المسؤولية الاجتماعية؟ وهل هناك آليات ثابته محدده للمسؤولية الاجتماعية؟ ومن أجل ذلك فإن علينا معرفة ودارسة وتحليل بعض التجارب الناجحة لنظام المسؤولية الاجتماعية، وما استفادة اليمن من هذه التجارب.

وفي هذا البحث ستناقش تجارب اقتصادية لعدد من الدول هي ماليزيا البرازيل مصر والامارات العربية المتحدة وغيرها.

ثانياً: مشكلة الدارسة:

لقد أدركت كثير من دول العالم خصوصا في الدول المتقدمة اهمية المسؤولية الاجتماعية كجزء لا يتجزأ من السياسية العامة لها، فبدأت بإدارة، وممارسة العديد من برامج المسؤولية الاجتماعية، ومنحتها القدر الكافي من الاهتمام، وبالمقابل تحسنت صورة هذه الدول واكتسبت ميزة تنافسية غير ملموسة ولكن لها بالغ الأثر على نمو هذه الدول.

في حين ماتزال برامج المسؤولية الاجتماعية في الدول النامية، ومنها اليمن قليلة جدا حيث يقل الاهتمام بها لعدة اسباب اهمها غياب ثقافة المسؤولية الاجتماعية، وضعف الموازنة المالية يغيب مثل هذه البرامج

وفي هذا البحث ستناقش تجارب اقتصادية لعدد من الدول هي ماليزيا البرازيل مصر والامارات العربية المتحدة، وغيرها، وذلك من خلال الاجابة على الاسئلة التالية:

1- ما المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية؟ وكيف طبقت ماليزيا والبرازيل ومصر والامارات نظام المسؤولية الاجتماعية؟

2- هل استطاعت هذه الدول التغلب على المشاكل التي تواجهها وتحقق مستويات عالية من التنمية الاقتصادية في ظل تطبيق نظام المسؤولية الاجتماعية؟

3- هل يمكن لليمن الاستفادة من هذه التجارب عند تطبيق نظام المسؤولية الاجتماعية؟

ثالثاً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تناقش موضوع حيوي سواء على المستوى العالمي، أو المحلي فهي تناقش تجارب لنظام المسؤولية الاجتماعية من الناحية الاقتصادية، وكيفية الاستفادة منها في اليمن، وهو الموضوع الذي يشغل الاقتصادين وخصوصا مع مناقشة موضوع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في اليمن، وبالتالي فإن دراسة وتحليل التجارب السابقة سيساعد في معرفة المخاطر والمكاسب الاقتصادية التي يمكن أن ترافق تطبيق المسؤولية الاجتماعية.

رابعا: منهج الدارسة: اعتمدت الدارسة على المنهج المقارن التحليلي.

مصادر معلومات الدارسة: البيانات الثانوية: وذلك من خلال البحث في الكتب والدوريات والمنشورات والمواقع الالكترونية الخاصة بالموضوع قيد الدارسة.

خامسا: أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- التعرف على المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية، ومعرفة كيف تم تطبيق نظام المسؤولية الاجتماعية في ماليزيا والبرازيل ومصر والامارات.

2- التعرف على كيف استطاعت هذه الدول (ماليزيا والبرازيل ومصر والأمارات) في تحقق مستويات عالية من التنمية الاقتصادية في ظل تطبيق نظام المسؤولية الاجتماعية.

3- التعرف على تجارب مختلفة لنظام المسؤولية الاجتماعية، وما استطاعت تحقيقه من مكاسب اقتصادية وتنموية، وكيف يمكن لليمن الاستفادة من هذه التجارب في الواقع اليمني؟

سادساً: الدارسات السابقة:

(1) دارسة مقدم وهيبة(2014): تقييم مدى استجابة منظمات الاعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية (دارسه تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري).

هدفت الدارسة الى التعريف بمفهوم المسؤولية الاجتماعية من الجانب النظري والتطبيقي، توصلت الدارسة - الى انشاء موقع الكتروني يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، يتناول كل المعلومات المتعلقة بممارسة برامج المسؤولية الاجتماعية، ويشكل قاعدة معلومات مرجعية للعديد من المؤسسات الاقتصادية وايضاً تقديم حوافز للمنظمات التي تقوم بتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية، مثل الاعفاءات الضريبية، الأولوية في

المناقصات، الاستفادة من برامج التأهيل، وغيرها من التسهيلات الاخرى.

نتائج الدارسة: توصلت إلى غياب فلسفة او توجه واضح للمسؤولية الاجتماعية في اغلب المؤسسات التي كانت قيد الدارسة من خلال وجود اجابات محايدة، فلا توجد فلسفة معارضة، ولا توجد فلسفة مؤيدة وارجعت الباحثة غياب رؤية واضحة للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية خصوصا الى غياب الوعي بهذا المفهوم، وايضاً غياب رؤية واضحة للمؤسسات الجزائرية قيد الدارسة لا اتجاه المسؤولية الاجتماعية وكذلك اهمال أبرز طرف مصلحة وهو المجتمع مع اهتمام بأطراف المصلحة الاخرين.

(2) دارسة بلغوثي نصيرة، وامال حمو زروقي، سهلي رقية (2019) بعض التجارب الدولية في مجال المسؤولية الاجتماعية

هدفت الدارسة الى التعرف على تجارب دولية في مجال المسؤولية الاجتماعية بغايه الاستفادة من هذه الخبرات، وذلك من خلال التطرق الى تجربة الاتحاد الاوروبي واسهاماته في هذا الجانب.

وتوصلت الدارسة الى انه يجب تعزيز التعاون مع مختلف الاطراف ذات المصلحة، لضمان توفير كافة الخبرات اللازمة لمتابعه اعتماد المسؤولية الاجتماعية في مختلف المؤسسات.

(3) دارسة : ابن مسعود نصر الدين كنوش محمد(2021) : **واقع أهمية وقيمية المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية**

هدفت الدارسة الى التعريف بأهمية، وقيمية المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية.

وتوصلت إلى ان التفاوت في الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية تم تبريره من قبل باحثي الدارسة على انه نتيجة ضعف محفزات المسؤولية الاجتماعية، وكذلك عدم قيام وسائل الاعلام بدورها في نشر فوائد المسؤولية الاجتماعية، اما من ناحية الموظفين فكان السبب هو اعتقادهم انها فقط مبادرات طوعية.

(4) **دارسة فواد محمد حسين حسن الحمدي** بعنوان: الابعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات، وانعكاساتها على رضا المستهلك –

هدفت إلى التعرف على ابعاد التسويق وعلاقتها في المسؤولية الاجتماعية، واستخدمت المنهج الوصفي.

وقد خلصت الدارسة الى عدة نتائج اهمها:

- عدم التزام المنظمات بالأسعار المثبتة على المنتجات الغذائية.
- ان درجة التزام المؤسسات عينة الدارسة تجاه المتغيرات التسويقية للمسؤولية الاجتماعية كانت اعلى قليلا من الوسط الفرضي.

(5) دارسة سنيقرة رفيقة (2012): أثر تطبيق المسؤولية الاجتماعية على اداء الموارد البشرية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هدفت الدارسة إلى التعرف على مستوى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الخاصة بالجزائر. وقد خلصت الدارسة الى عدة نتائج اهمها:

- توصلت الدارسة انطلاقا من اختبار الفرضيات الى انه لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين اراء العينة حول مدى تبني عناصر المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسب اختلافهم في الجنس عند مستوى معنوية 05.
- توصلت الدارسة انطلاقا من اختبار الفرضيات الى انه لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين اراء العينة حول مدى تبني عناصر المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسب اختلافهم في قطاع النشاط.

وبناء على ما سبق سوف يتم دارسة موضوع المسؤولية الاجتماعية في بعض المؤسسات الاقتصادية من خلال عرض التجارب الدولية التي استخدمت ذلك، فضلا سوف يتم عرض هذه التجارب ومدى امكانية استفادة اليمن من هذه التجارب في مؤسساتها الاقتصادية.

المبحث الثاني: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية:

في ظل الفكر الحديث للمؤسسة الاقتصادية، اصبحت هذه المؤسسة شريكة في التنمية المستدامة حيث انه بالإضافة الى تعظيم الربحية وجب عليها مراعاة معايير اخرى والتي منها حماية البيئة والعدالة الاجتماعية، ومن هذا المنطلق، فان أي مؤسسة تسعى الى ادماج التنمية المستدامة في ادارتها، يتوجب عليها ان تأخذ بعين الاعتبار الاثار المترتبة عن أي نشاط تمارسه ومدى تأثيره على المجتمع الذي تنشط داخله، وهذا بعيد عن الالتزام بالشروط والمتطلبات التي تفرضها القوانين والتشريعات كحماية للبيئة والحفاظ على المحيط من خلال إدارة النفايات والتقليل انبعاث الغبار والغازات، وتوفير الصحة والسلامة للعمال وللمجتمع المحلي الذي تنشط فيه، لذا يتحتم على هذه المؤسسات ان تأخذ مزيدا من الخطوات بصفة طوعية من اجل تحسين نوعية الحياة للمجتمع المحلي وللعاملين، وكذلك للمجتمع بصف عامة.

ويعتبر كل الاختصاصيين في مجال الإدارة والبيئة والمجتمع ان هذه المسؤولية هي جزء لا يتجزأ من ما يسمى بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والتي تدل على ان المؤسسة يجب ان تتحلى بالمسؤولية عن تأثير انشطتها على اصحاب

المجتمع وبشكل فعلي، وفعلاً يجري بالوقت الحاضر الربط بين المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها البناء في التنمية الاقتصادية المستدامة، كما يتزايد تداول الشركات للجوانب النظرية والتطبيقية للمسؤولية الاجتماعية وإحداث القطيعة مع المفهوم الكلاسيكي للمؤسسة الذي يجعل من الربح، وتعظيمه الهدف الجوهري للمحافظة على بقاء المؤسسة.

أولاً: مفهوم المسؤولية الاجتماعية - مفاهيم وجوانب نظرية مختلفة للمسؤولية الاجتماعية-:

يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية مفهوم متغير ودائم التطور وهو يرتبط بالتنمية المستدامة، إذ يوجب على المنظمات بجانب البحث عن الثروة والربح الاهتمام بالبيئة ،والمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية العمل في اطار من الشفافية ومراعاة اخلاقيات الأعمال وحقوق الموظفين، ومحاربة الفساد والمنافسة الشريفة، وتتعدى مسؤوليات المنظمات المساهمة في الأعمال الخيرية لتشمل توفير اليات فاعله للتصدي للتحديات الاجتماعية القائمة ومحاولة ايجاد الحلول لديها ،وتوفير الدعم والمساندة من قبل ادارتها العليا ومجالس ادارتها من اجل التوصل الى التنمية المستدامة في المجتمعات التي تعمل فيها سواء محليا او عالميا (الأسرج 2010: 4)، وسبقت الإشارة إلى ان المسؤولية الاجتماعية تمتد من داخل المنظمة وخارجها بوصفها تمثل قرارات لتحقيق منافع اقتصادية مباشره فالمسؤولية الاجتماعية الداخلية ترتبط بالأفراد والموارد المستخدمة، والمرتبط بالأداء المحقق للعمل داخل المنظمة، والذي يساهم في تطوير العاملين وتحسين نوعيه حياة العمال المهنية.

تعاريف هيئات ومنظمات وباحثين للمسؤولية الاجتماعية:

وتعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها: التزام المؤسسة اتجاه المجتمع العاملة به، ومن شان هذا الالتزام ان يتسع باتساع شريحة اصحاب المصالح في هذا المجتمع وتباين وجهاتهم (الصيرفي، 2007 :10)

عرفتها جمعية الإداريين الأمريكيين بأنها: استجابة إدارة الشركات الى التغير في توقعات المستهلكين ، والاهتمام العام بالمجتمعات المتواجدة ،والاستمرار بإنجاز المساهمات الفريدة للأنشطة التجارية الهادفة الى خلق الثروة الاقتصادية (الصيرفي، 2007: 10) اما الغرفة التجارية العالمية فتعرفها بانها جميع المحاولات التي تساهم في تطوع الشركات لتحقيق تنمية ذات اعتبارات أخلاقية واجتماعية، وتعتبر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مسؤولية الشركات هي انعكاس لفعالية العمال الملائمة التي تطورها المجتمعات المتواجدة فيها والعنصر الاساسي لمسؤولية الشركات هي انشطتها التي قدمت في 2001 مجموعة من الارشادات غير الملزمة للشركات متعددة الجنسيات تتناول حقوق الانسان، والافصاح ومكافحة الفساد، والضرائب، وعلاقات العمل، وحماية المستهلك. (الأسرج، 2010: 5)

أما مجلس الاعمال للتنمية المستدامة حدد مفهوم المسؤولية الاجتماعية على انه التزام مستمر من قبل منظمات الاعمال بالتصرف اخلاقيا والمساهمة في التنمية ،والسعي لتحسين الظروف المعيشية للعاملين وللمجتمعات المحلية والمجتمع ككل (مؤتمر الأمم المتحددة، 2000) اما معهد الامم المتحدة لبحوث والتنمية الاجتماعية فقد اشار الى توضيح معنى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والتي عرفها بالسلوك الاخلاقي لمؤسسة ما اتجاه المجتمع ،وتشمل سلوك الإدارة المسؤول في تعاملها مع الاطراف المعنية التي لها مصلحه شرعيه في منظمات الاعمال وليس مجرد حاملي الاسهم.

كما عرفت بانها الإدارة المسؤولة في تعاملها مع الاطراف المعينة التي لها مصلحة شرعية في مؤسسة الاعمال ،وليس مجرد حاملي الاسهم (مؤتمر الامم المتحدة، 2004) وعرفها الاتحاد الاوربي: بانها سلوك تقوم على اساسه الشركات بتضمين الاعتبارات الاجتماعية والبيئة في نشاطاتها ،وفي تفاعلها مع اصحاب المصالح(الأسرج ، 2010 :3) وعرفها البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية: التزام اصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة وبدافع ذاتيه في التنمية المستدامة من خلال العمل مع مكونات المجتمع المحلي لتحسين مستوى معيشة الناس بما يخدم الاقتصاد والتنمية معا(MIChehl Capro232007:).

أما منظمة ايزو العالمية فقد عرفتها بانها: مسؤولية المؤسسة عن الاثار المترتبة لقرارتها على المجتمع، والبيئة عبر الشفافية، والسلوك الاخلاقي المتناسق مع التنمية المستدامة، ورفاهيه المجتمع فضلا عن اخذ بعين الاعتبار توقعات المساهمين.

يعرفها منتدى كبار رجال الاعمال امير ويلز بانها: ممارسات العمل المفتوحة ،والشفافية المستندة على القيم الأخلاقية والاحترام للموظفين والمجتمعات المحلية والبيئية، وهي مصممة لأعطا قيمة مستدامة للمجتمع ككل، بالإضافة للمساهمين او حمله الأسهم، اما بالنسبة للكتاب والمؤلفين فقد حاولوا تعريف المسؤولية الاجتماعية حيث عرفت بأنها: الفلسفة التسويقية المعبر عنها سياسات الإجراءات ،والافعال والتي تحقق رفاهية المجتمع كهدف اساسي(الحسين، 2014 :15)، وكذلك عرفت بانها التزام مستمر من قبل منظمات الاعمال بالتصرف، وعرفت بانها مسؤولية رجال الاعمال في متابعة السياسات واتخاذ القرارات والقيام بالأنشطة التي تلائم مع اهداف وقيم المجتمع (العور، 2010).

وتعرف المسؤولية كذلك بأنها: التزام المؤسسة اتجاه المجتمع العاملة به، ومن شان هذا الالتزام ان يتسع باتساع

شريحة اصحاب المصالح في هذا المجتمع وتباين وجهاتهم (الصيرفي، 2007 :10)

عرفت المسؤولية الاجتماعية بانها التزام اخلاقي ببين المنظمة، والمجتمع تسعى من خلاله المنظمة الى تقويه الروابط بينها وبين المجتمع بشكل عام، والذي ينعكس بدوره على نجاحها وتحسين ادائها المستقبلي (الحمدي،2003 :40).

والباحث يعرف المسؤولية الاجتماعية بانها التزام مشترك بين اصحاب المصالح يهدف الى تنمية المجتمع، وتطويره، والمحافظة على الموارد والبيئة.

تعريف المسؤولية الاجتماعية من منظور إسلامي: اشارت الكثير من الدلائل القرآنية والاحاديث الشريفة الى ان الاسلام اعطى اولوية للعمل الخيري والمسؤولية الاجتماعية ابتغاء مرضاه الله وليس لأي غرض دنيوي، فضلا عما يمكن ان يناله المتطوع في الحياه من بركة وسكينة نفيسة ،وسعادة روحية لا تقدر بثمن ، كما أن عمل الخير واشاعته وتثبيته من المقاصد الشرعية او الضرورات الأصلية التي تم حصرها في خمس وهي: المحافظة على الدين، وعلى النفس، والنسل، والعقل، والمال، وزاد بعضهم سادسه وهي المحافظة على العرض، فحقوق المسلم كلها مسؤوليات اجتماعية، وان كان الفرد مطالبا بمسؤولية اجتماعية، فعلى مستوى الجماعات والشركات والبنوك تكون المسؤولية اعظم (مقدم، 2011 :8)

كما نجد انه رافق التطور في مسؤوليات منظمات الاعمال تجاه مجتمعاتها تصاعدا في تأثيرات المجتمع وضغوطه لان تبنى منظمات الاعمال مزيدا من الاهداف والتطلعات المجتمعية، وقد ادت هذه الضغوط الى ان تتبنى منظمات الاعمال مزيدا من الالتزام للطلب الاجتماعي سواء كان مفروضا بحكم القانون او المبادرات التي تقوم بها لا رضاء المجتمع وهكذا ظهرت المسؤولية الاجتماعية كتفاعل لعدة عوامل كالتالي: (**العامري، 2005: 48**)

- تصاعد ضغوط المجتمع وتناميها مع التوسع في حجوم منظمات الاعمال وتعقد علاقاتها.
- اسهام أكبر لمنظمات الاعمال في تطوير نوعية الحياة والارتقاء بها.
- ضرورة اسهام منظمات الاعمال في تعزيز القيم الإنسانية والاجتماعية.
- اهمية رضا المجتمع وقبوله لا هداف منظمات الاعمال ووسائل عملها.
- التطور في وعي الانسان وادراكه لذاته وللمجتمع.
- الاهتمام العالي الذي تبدية الجامعات العالمية الكبرى ومراكز البحوث بتدريس مساقات تخص علاقة الاعمال بالمجتمع.
- تراكم البحوث العلمية والنظرية منها والتطبيقية في هذا المجال.

ثانيًا: أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات: لقد ادى الاهتمام الذي اولته منظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية من خلال الملتقى الدولي الثالث من خلال توصيات المؤتمر العام في فبراير 2012م تأكيد كبير للأهمية التي تحلها المسؤولية الاجتماعية، ويقصد بالمسؤولية الاجتماعية مجموعة الاختصاصات او الاعمال والواجبات الملقاة على عاتق الإدارة وافرادها والتي يتحتم القيام بها، اوهي التزام من قبل الإدارة او العاملين فيها بأداء الوجبات والمهام الموكلة لبلوغ نتيجة او نتائج محدده (عقلان، 2008: 20) والتي تضمنت الاتي:

1- بالنسبة للمؤسسة: (خبابة، 2012: 6)

- زيادة الفوائد الاستثمارية والارباح.
- المردود المادي ،والاداء المتطور، والقبول الاجتماعي مع المجتمع وغيرها.
- استقطاب العمالة المميزة والاحتفاظ بها، وزيادة انتاجية العاملين وكسب رضائهم وتحقيق ولائهم.
- تشكيل صورة ذهنية ايجابية عامة لدى أكبر عدد ممكن من العملاء، وضمان ولائهم للمؤسسة.
- تحسين علاقات المؤسسة مع عناصر البيئة الخارجية.

2- بالنسبة للمجتمع:

- تحقيق الاستقرار الاجتماعي نتيجة لسيطرة مفاهيم العدالة، والمساواة وتكافؤ الفرص، وانتشار ثقافة تنظيمية رائده على قاعده المسؤولية الاجتماعية.
- تحسين نوعية الحياة في المجتمع كالمساعدة في حل مشاكل البطالة والفقر، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية، وزيادة المداخيل والتعويضات للعاملين وعليه تحسين مستوى المعيشة.
- تحقيق التفاعل والترابط الايجابي بين المؤسسة، ومؤسسات المجتمع الأهلي.
- الارتقاء بالتنمية انطلاقا من زيادة تثقيف المجتمع، والوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد.

3- بالنسبة للدولة:

- يودي الالتزام بالمسؤولية البيئية، الى تعظيم عوائد الدولة بسب، وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل المسؤولية الاجتماعية للتكاليف.
- المساهمة في التطور التكنلوجي، والقضاء على البطالة وغيرها.
- تخفيف الاعباء التي تتحملها الدولة في سبيل اداء مهامها الصحية، والثقافية والاجتماعية (**عبد الرحمن، 1997: 9**)

مما سبق نرى ان الأهمية الكبيرة للمسؤولية الاجتماعية تظهر كوسيط اساسي ومهم يربط بين المؤسسة وافرادها وافراد المجتمع ككل لأنها تلعب دورا مهما في تفاعل كلا من المؤسسة والبيئة التي تعمل فيها، فبالنسبة للمؤسسة يعود عليها الفوائد والارباح، وبالنسبة للمجتمع يكون بالحد من الآفات الاجتماعية

الموجودة في المجتمع، وتحسين المستوى المعيشي للأفراد ودفع عجلة التنمية بكافة اشكالها ليصبح المجتمع واعيا بماله عليه من واجبات وماله من حقوق.

المفهوم الكلاسيكي التقليدي: يستند على افكار الاقتصادي الشهير آدم سميت القائمة على مبدا ما هو جيد للمؤسسة، جيد للمجتمع باعتبار الربح الهدف الاول والاخير للمؤسسة وهو منفعة المجتمع ، ويشير العالم ميلتون فريدمان بقوله: هناك شيء واحد لاشي غيره في منظمات الاعمال وبما تحمله من مسؤولية اجتماعية هو استخدامها للموارد وتصميمها للأنشطة المطلوبة لزياده الارباح على الامد الطويل وجعل ذلك قاعده في انجاز اعمالها ، إن كافة المنظمات تسعى لتقديم أفضل الخدمات للمجتمع ككل مع تحقيق اعلى مستوى ممكن من الارباح بمراعاة الاحكام القانونية ،والأخلاقية السائدة وبهذا يعتبر الربح الوحيد للمنظمة (**البكري،22:2001**)

من جانب اخر فان مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وعلى وفق المفهوم الكلاسيكي والمعبر عنه من خلال سلوك المديرين يتميز بما يلي:

-القيم الاجتماعية ليس لها وجود في تفكير ادارة المنظمة، وان العاملين عليهم ان يتركوا مشاكلهم في مساكنهم ولا يحملونها الى موقع العمل.

-التعامل مع المستهلك وفق مبدا الربح هو ان تدع المشتري يقرر الحذر الذي بمعتقده وبالتالي فان مسؤول عن القرار الذي يتخذه وليس من الضرورية ان يتخذ المديرون اهتمام كبيرا في توضيح نوعية المنتج وسلامته وتقديم المعلومات التفصيلية عنه.

-القيم العقلانية التي يؤمن بها المديرون والتي تمثل في العمل على تعظيم الارباح بوصفه الهدف الاساسي للمنظمة.

- نظرة الإدارة تجاه العاملين، تنطلق بان العمل سلعة، يشترى ويباع وبالتالي يمكنها تغيره متى ما أصبح لا يتلاءم مع اهداف المالكين وخططهم، وعليه فان اداء العاملين يجب ان ينسجم مع المعايير المحددة لكل نشاط، وان أهدافهم الشخصية تكون بمعزل عن اهداف المنظمة.

- تعد التكنولوجيا أحد الجوانب المهمة في تعظيم الهدف الاحادي للمنظمة (الربح) وعليه فان المكائن والمعدات تحتل مرتبه عليا في سلم القيم التي يومن بها المديرون، وهذا يعني بان المبدأ المادي هو السائد.

لكن بالرغم من بقاء هذا المفهوم حتى الثلث الاول من القرن العشرين، الا ان حدة المنافسة وظهور العديد من المنشآت في السوق الواحدة، افرزت اهدافاً اخرى مرافقه لهدف الربح ولا تقل اهمية عنه، وتتركز حول هدف النمو للشركة، وامتلاكها لحصة أكبر في السوق، وخلق الصورة الإيجابية للشركة في ذهن المجتمع، وغيرها من الاهداف التي تنسجم وتتلاءم مع وجهه النظر الجديدة التي بدأت تتضح معالمها في هذه المرحلة التاريخية والمتمثلة بالمفهوم الاداري. (**البكري، 23:2001**)

المفهوم الاداري: حيث يشير العالم الاقتصادي paul Samuelson ان منظمات الاعمال الكبيرة هذه الايام لا تعهد بتحقيق مسؤوليتها الاجتماعية فقط، بل انها يجب ان تحاول وبشكل تام عمل ما هو افضل فمع التطورات الحاصلة والطبيعة الجديدة لمنظمات الاعمال ظهرت فجوه كبيرة فيما يخص المفهوم الكلاسيكي للمسؤولية الاجتماعية والاهداف التي تطمح المنظمة الوصول اليها ، فتبلورت الافكار وظهر مفهوم جديد اكثر بعدا وعمقا يقوم على فكره ان المنظمة نظام مفتوح تحقق منفعتها الذاتية مع تحقيق منافع اخرى كإرضاء حاجات الأفراد والاهتمام بالعمال كتوفير الامن والسلامة والرعاية الصحية..... الخ وما عزز المفهوم الاداري للمسؤولية الاجتماعية مجموعه الافكار التي طرحتها لجنة التطوير الاقتصادي بوصفها المفهوم كونه يمثل علاقة المنظمة بالزبائن والمجتمع ككل.

المفهوم البيئي: بعد ان ادرك المسيرون ان المسؤولية الاجتماعية لا تنحصر فقط داخل المنظمة وانما تتعدى حدودها ذلك لتصل الى اطراف وفئات خارجية عديده ، ظهر مفهوم جديد سمي بالمفهوم البيئي او نموذج البيئة الاجتماعية، حيث اعتبر المفهوم الاكثر حداثه وارتباطا بالبيئة وما ميز ذلك مختلف الابحاث والدارسات التي اجراها العديد من الباحثين وكأفضل مثال دارسة كل من Johnk et Nader، Galbraith Ralph على مجموعة المنظمات الصناعية الكبيرة ،ومدى تأثيرها على المجتمع وبها وصلا الى استنتاج مفاده : عندما تكون المصلحة الاجتماعية العامة هي القضية الأساسية فليس هناك أي حق يعلو تلك المصلحة بمعنى ان المصلحة العامة للمجتمع مع تحقيق الارباح على المدى الطويل بمراعاة حاجات الأفراد وتلبيتها والمحافظة على البيئة واعتبارها مسؤولية الجميع، ويمكن تلخيص مفهوم المسؤولية الاجتماعية وفق هذا المفهوم كالاتي:

- القيم العقلانية لإدارة المنظمة تتمثل في تحقيق مصلحتها الذاتية، ولكنها مسؤولة بنفس الوقت عن مصالح المجتمع في ضوء القرارات التي تتخذها، وعليه فما هو نافع وضروري للمجتمع فانه من شانه ان ينال اهتمام المنظمة، فالأرباح هي شيء جوهري للمنظمة ولكنها لا تمثل هدفها الوحيد فالأفراد هم الاكثر اهمية له.

- العلاقة مع المستهلك ترتكز على كونها مسؤولة عن تجهيزه بالسلع والخدمات التي يحتاجها بالوقت المناسب مع ضرورة مراعاة التوعية والمعلومات التي يحتاجها وبما يحقق رفاهية ويشبع حاجته منها.

- النظرة الى العاملين في المنظمة تنطلق من ان لكل فرد منزلة وكرامة، مما يتطلب من الإدارة ان تحسن التعامل معه

بنفس الوقت فان الإدارة مسؤولة امام المالكين والمساهمين ومسؤولة امام المجتمع أساسا.

-القيم الاجتماعية والإنسانية التي تتعامل بها المنظمة على وفق هذا المفهوم تنطلق من كون الفرد عندما يعمل في المشروع فانه لا ينفصل عن كونه انسانا، وكونه رجلا اقتصاديا بنفس الوقت لذلك فان الإدارة تستوعب بالكامل وما يحمله من مشكلات، ومن خلال تنظيمه كعنصر مساهم في عمل المجموعة، وأكثر من تلوح له بعصا العقوبة والتهديد.

- القيم التكنولوجية لها أهمية ولكن لا يجب ان تغطي على قيم الأفراد.

- القيم السياسية التي تمثلها الحكومة، يكون من الضروري اخذها بالاعتبار في تحقيق مبدا توعية الحياة أكثر من ان تتخذ الإدارة موقفا سلبا او معارضا للحكومة، وبذلك فان الإدارة تحقق مبدا خلق روح التعاون بينها وبين الحكومة، والعمل على تجاوز ومعالجه المشكلات التي يعاني منها المجتمع.

- المحافظة على البيئة وجعلها من مسؤولية الجميع إذا ما كانت الإدارة تساهم في تحقيق نوعية الحياة للأفراد والمجتمع **(البكري، 23:2001)**

- القيم الجمالية ويجب ان تدرك من قبل الإدارة لمالها من تأثير كبير في الافراد وفي كونها جزءا من الحياة التي يعيشونها.

مما سبق نرى ان مفهوم المسؤولية الاجتماعية يقوم على مدى تحقيق مصلحة المجتمع مع تحقيق الارباح، على المدى الطويل بمراعاة حاجات الافراد وتلبيتها والمحافظة على البيئة واعتبارها مسؤولية الجميع، كما ان المفهوم الكلاسيكي هو الاكثر قبولا لكونه يمثل مسؤولية الإدارة نحو تحقيق أهداف المالكين في مجال الارباح وزيادة الثروة ويرى بان الدولة هي المسؤولة عن مشكلات المجتمع وحلها وليس من مهمات منظمات الاعمال.

رابعاً: أهم النظريات المفسرة للمسؤولية الاجتماعية:

1-**نظرية الاقتصاد السياسي:** ساعدت نظرية الاقتصاد السياسي الباحثين في تفسير العمليات الاجتماعية من السياق الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ويمكن ان يفسر المنظور الحداثي لنظرية الاقتصاد السياسي ممارسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، حيث يركز المنظور الحداثي للنظرية على تفاعلات المجموعات من منظور تعددي جديد، على سبيل المثال المؤسسات والمستخدمين او المستهلكين او مجموعة الضغط، وقد استخدم في العديد من الدراسات النموذج الحداثي لنظرية الاقتصاد السياسي لشرح ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات مثل غوثري وباركر سنه 1990م ، ويليامز سنه 1999، (سيكاران،2006، 149).

2- النظرية الشرعية: تشير نظرية الشرعية الى ان المؤسسات قد تحاول اضفاء الشرعية لتشريع نشاطاتها بنشر تقارير المسؤولية للمؤسسات، من اجل الحصول على موافقة ومسانده من المجتمع في دعم استمرار وجودها، وبالتالي تعتبر المسؤولية الاجتماعية رخصة العمل وتعتبر النظرية ،(سيكاران،2006، 149).

اما المسؤولية الاجتماعية الخارجية ترتبط بالمشاكل التي يعاني منها المجتمع، ومحاولة معالجتها ومحاربتها الا انه لم يتم حصر مفهوم المسؤولية الاجتماعية في بوتقة واحدة، ومن اهم هذه المفاهيم الفكرية لهذ المفهوم نذكر ما يلي:

ان اعداد تقارير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هو عقد اجتماعي بين المؤسسة والمجتمع الذي تعمل فيه، يزودها بالشرعية القانونية لامتلاك واستعمال المصادر الطبيعية وامكانية استجار المستخدمين، والعقد الاجتماعي مفاده ان أي مؤسسة انما ترتبط بعلاقة تعاقدية قد تكون صريحة أو ضمنية مع المجتمع ويترتب على العلاقة التعاقدية بين المجتمع والمؤسسة ان تقوم المؤسسة بوظيفتين رئيسيتين هما:

-**وظيفة الانتاج**: التي تتضمن تقديم منتجات او خدمات نافعة ومرغوبة للمجتمع **(سيكاران، 149:2006)**.

-**وظيفة التوزيع:** هنا ليس توزيع المنتجات، بل توزيع العوائد والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية على المجموعات المتواجدة في المجتمع بعدالة، والتي تشكل اصلا القاعدة التي تستمد منها المؤسسة مواردها.

ومنه على المؤسسات ان تعمل بصورة متوازنة وعقلانية على استخدام موارد المجتمع بكفاءة عالية وتوزيعها على المجتمع بعدالة، وهذا من شانه ان يعطي المؤسسة صورة أكثر قبولا لدى الاطراف المختلفة، لتجد نفسها في النهاية قادره على البقاء والاستمرار، وذلك ليس فقط لأنها قادره على تحقيق الارباح، بل ولأنها وحدة اجتماعية تلتزم بالمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعها، وهذا يعني حتما التزامها بالعقد الاجتماعي نصا ومضمونا.

وبما أن الاعراف الاجتماعية ليست ثابتة، فهي تتغير بمرور الوقت الذي يستوجب حاجة المؤسسات الى الاستجابة لتغير التوقعات الاجتماعية من اجل ان ينظر اليها على انها شرعية، ويمكن للمؤسسة اعتماد أربع استراتيجيات من اجل الحصول على الشرعية، وذلك من خلال السعي الى:

- اعلام الجهات المعينة حول الاداء الفعلي.
- تغير تصورات اصحاب المصلحة دون تغير التصرف الفعلي للمؤسسة.
- صرف الانظار بعيدا عن مساله مثيره للقلق.
- تغير التوقعات الخارجية حول الاداء.

3-نظرية أصحاب المصالح: اشاع فريمان ولأول مرة في سنة 1984 تعبير اصحاب المصلحة، ويشير التعبير الى العديد من المجموعات ذات الاهتمامات الخاصة التي تستطيع التأثير على المؤسسة او تكون متأثرة من قبل نشاط او قرارات

المؤسسة مثل المستثمرين والمستخدمين والزبائن والحكومة ومجموعات الضغط والمجتمع.

تستند العديد من البحوث الحديثة عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الى نظرية اصحاب المصالح والتي تنص على ان الهدف الاساسي للمؤسسات يتمثل في توليد وتعظيم القيمة لجميع اصحاب المصالح من حملة أسهم أو شركاء، وموردين، وموزعين، وزبائن وأيضا العاملين واسرهم، والبيئة المحيطة والمجتمع المحلي والمجتمع ككل، وتعد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أداة رئيسيه للوصول الى هذا الهدف من خلال تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي لمجتمع الأعمال (**سيكاران، 150:2006**).

مما سبق أن المسؤولية الاجتماعية تبنى على نظريات من اجل التعامل مع المستجدات ،والتعامل معها لجعل الدول مواكبة للتطور على جميع الأصعدة ،وان المسؤولية الاجتماعية تعتبر العمود الفقري لعملية التنمية ولأنتفك عنها بل هي منظومة متكاملة من العمليات التي تحافظ على موارد المجتمع ،وتزايد البيئة التنافسية التي واكبت ظهور بيئة التصنيع الحديثة وساعدت على حدوث نقلة نوعية في التعامل مع المسؤولية الاجتماعية ،وتنمية موارد المجتمع حتى تكون المحصلة النهائية ايجاد اجواء استثماريه مناسبة ،وان عدم اللجوء الى المسؤولية الاجتماعية ستواجه المؤسسات دون ادنى شك مشاكل متعددة عدم قدرتها على التحكم في مواجهة المستقبل.

خامساً: ابعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وتجارب دولية:

ابعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات: من بين الرواد الباحثين الاجتماعين الذين ركزوا على البعد الاجتماعي للمؤسسات نجد Caroll الذي قدم نموذجا من أكثر النماذج شهرة، حيث يعتمد هذا النموذج في مجال المسؤولية الاجتماعية على أربعه ابعاد أساسية هي كالاتي :(لغويل، 304:2016)

المسؤولية الاقتصادية: تضمن فكرة المسؤولية الاقتصادية بالدرجة الاولى هي التركيز على تحقيق الارباح للمالكين، وإدارة العاملين والمساهمين فيها، كما أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تمثل أولا في تحقيق الارباح الاقتصادية، التي تمكنها من تغطية التكاليف المستقبلية، لأنها اذا لم تستطيع المؤسسة تحقيق هذه الارباح فأنها لن تتمكن من تلبية اي مسؤوليات اجتماعية اخرى، لذا ان المسؤولية الاجتماعية تركز على بعدين اقتصادي واجتماعي، ونجد ان كلا من البعدين مهم ولأنسطع ان نركز على واحد منهما ونهمل الاخر بل يجب ان يكونا في توازي مع بعض حتى تحقق المسؤولية الاجتماعية اضافه الى تحقيق الربح لباقي الاطراف التي تتأثر بقرارات المؤسسة كتقديم منتجات للمستهلكين بأسعار مناسبة، ووظائف بأجور عادله للعاملين، كل ذلك يجب ان يتم في اطار الأنظمة واللوائح النافذة.

المسؤولية الاجتماعية: المبدأ الأساسي في هذا البعد من ابعاد المسؤولية الاجتماعية هو البحث بشكل دائم عن الاساليب والطرق التي تساعد في تحسين نوعية الحياة للعاملين ولأفراد المجتمع وذلك من خلال اسهاماتها الطوعية بأموالها وبرامجها لصالح المجتمع وذلك عبر دعم برامج التنمية المحلية وهذا يساهم في ضمان بقاء المؤسسة وازدارها وتطورها وتحسين صورتها امام المجتمع.

المسؤولية القانونية: هناك من يرى ان المسؤولية الاجتماعية هي التزام وواجب قانوني أي ان المؤسسات عند ممارستها لا نشطتها ووظائفها المختلفة يجب ان تكون متفقة ومتطابقة مع منظومة القوانين والتشريعات النافذة الى جانب سعي هذه المؤسسات لتحقيق اهدافها الربحية.

المسؤولية الأخلاقية: تمتثل المسؤولية الأخلاقية في ضرورة التزام المؤسسات عند قيامها بوظائفها ومهامها باتباع الاسس والقواعد التي تتفق مع منظومة القيم والضوابط، العادات والتقاليد واحترا م الثقافات الأساسية والفرعية دون الحاق أي ضرر بالمجتمع ومكوناته (**لغويل، 305:2016**)، ومن خلال استعراضنا لأبعاد المسؤولية الاجتماعية، لاحظنا انها أكثر وضوحا ودقة وتترابط مع بعضها البعض لتوضح الرؤية المستقبلية للمؤسسة وهذه الابعاد لها انعكاسات اقتصادية تعود بالنفع على الفرد والمجتمع وعلى المؤسسة ان تركز وتهتم بكافة الابعاد. وحول الخلاصة الأكثر شيوعا في دول العالم والتي يمكن ان تعتبر ابعاداً اساسيه لمحتوى المسؤولية الاجتماعية وعناصرها الأساسية، نورد التوضيح التالي:

البعد	العناصر الأساسية	العناصر الفرعية
الاقتصادي	المنافسة العادلة	- منع الاحتكار وعدم الاضرار بالمستهلكين. -احترام قواعد المنافسة وعدم الالحاق الاذى بالمنافسين.
	التكنولوجيا	- استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي والخدمات التي يمكن يوفرها استخدام التكنولوجيا في معالجة الاضرار التي تلحق بالمجتمع والبيئة.
القانوني	قوانين حماية المستهلك	- عدم الاتجار بالمواد الضارة على اختلاف أنواعها -. حماية الاطفال صحيا وثقافيا -. حماية المستهلك من المواد المزيفة والمزورة

	السلامة والعدالة	- منع التميز على اساس العرق او الجنس او الدين - ظروف العمل ومنع عمل الاحداث وصغار السن - اصابات العمل - التقاعد وخطط الضمان الاجتماعي -عمل المرآه وظروفها الخاصة المهاجرين وتشغيل غير القانونين
	حماية البيئة	- منع تلوث المياه والهواء والتربة - التخلص من المنتجات بعد استهلاكها - منع الاستخدام التعسفي للموارد - صيانة الموارد وتنميتها
الأخلاقي	المعايير الأخلاقية	- مراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك. - مرعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف. - مراعاة حقوق الانسان
	الاعـــراف والقـــيم الاجتماعية	- احترام العادات والتقاليد - مكافحة المخدرات والممارسات اللاأخلاقية
	نوعية الحياة	نوع التغذية، الملابس، الخدمات، النقل العام، الذوق العام
العامري،2005		

والباحث يرى ان الابعاد الأربعة للمسؤولية الاجتماعية ذات علاقة وثيقة بين متطلبات النجاح في العمل داخل المؤسسة وخارجها مثل حاجات المجتمع، حيث يمثل كل من هذه الابعاد مطالب اساسية للمجتمع يجب مراعاتها من طرف المؤسسات وعلى المؤسسات ان تلعب دورا هاما خاصة فيما يخص البعدين الاخلاقي والخبرة، وان هذه الابعاد قد وظفت بشكل مترابط وهرمي متسلسل ليوضح لنا ان كل بعد من الابعاد يكمل البعد الاخر، وعلى المؤسسات ان تقدم مبادرات خيرية ومسؤولية تجاه المجتمعات التي تعمل فيها.

والجدير بالذكر أن هناك منطلقات تشكل مبادئاً تستند إليها المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، نورد منها جملة من المبادئ المعاصرة حسب منظمة الامم المتحدة وهي كالاتي (**ابن مسعود، 3:2012**)

- الالتزام بتنفيذ اصدارات شهادات الجودة المختلفة مثل الايزو 14000.
- التزام بتنفيذ مدونات قواعد السلوك.
- التزام باتخاذ قرارات تأخذ بالاعتبار المسؤولية الاجتماعية.
- تصميم انشطة المنظمات بما يتفق مع الحالة الاقتصادية والوضع الثقافي للمجتمع.

القيام بالمبادرات الخيرية التطوعية.

- تنفيذ الاستراتيجيات التي تحقق الربح للمجتمع والمنظمة معا.

من جهة أخرى أن نجاح المؤسسات في تبني المسؤولية الاجتماعية بما يعنيه ذلك من تقيد بالمبادئ وبلوغ الابعاد المستهدفة، يرتبط بالعديد من العوامل المرتبطة بالرؤية والتنظيم وهي كالتالي (**المنبر، 5:2005**)

- ضرورة الايمان بقضية المسؤولية الاجتماعية.
- قيام المؤسسة بتحديد رؤية واضحة نحو الدور الاجتماعي الذي تريد ان تبناه والقضية الرئيسية التي ستهتم بالعمل على المساهمة في معالجتها.
- قيام المؤسسة بتخصيص مسؤول متفرغ لهذا النشاط وتحدد له الاهداف والمخططات المطلوبة
- الاهتمام بجعل البرامج الاجتماعية قائمة بحد ذاتها مستقبلا وتعمل على تغطية مصروفاتها ذاتيا.
- الحرص على تقديم هذه البرامج بأداء قوي ومتميز وجودة عالية.
- حسن إدارة الجوانب الاجتماعية التي تبرز اثناء قيام المؤسسات بنشاطها الاقتصادي، وتمثل هذه الجوانب في الالتزام البيئي واحترام قوانين العمل، وتطبيق المواصفات القياسية والتي تمثل تحديات للمؤسسات.

ونظراً لأننا بصدد التعرف على تجارب دولية في المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، لا شك أنها قد ميزت الفرق بين المسؤولية الاجتماعية، والعمل الخيري التطوعي والتزمت بأهم سمات المسؤولية الاجتماعية، واستهدفت تحقيق فوائد ومكاسب، وقد يكون مفيداً التوضيح بإيجاز وبصفة عامة للنقاط المذكورة للتوصل كما يلي:

الفرق بين المسؤولية الاجتماعية والعمل الخيري التطوعي:

العمل التطوعي هو أحد اشكال تحمل المسؤولية من قبل فرد او جماعة ولا يجب حصر المسؤولية الاجتماعية في العمل التطوعي. آذن فالمسؤولية الاجتماعية لا تقف عند حد التبرعات والبرامج الخيري، فثمة مجالات للعمل يجب ان تلزم بها المنظمات يعود نفعها على المجتمعات من هذه المجالات تنظيم وادارة الاعمال وفق مبادى أخلاقية، ودعم الفقراء والطبقات الوسطى وحماية البيئة والحفاظ على الموارد

الأساسية ومكافحة لفساد واحترام حقوق الانسان والعمل، والمساهمة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أهم سمات المسؤولية الاجتماعية: تتحدد اهم سمات المسؤولية الاجتماعية من خلال الركائز التالية هي (**العور، 2010**)

- انتقاء المسؤولية القانونية: تعني المسؤولية الاجتماعية قيام المنظمة تلقائيا ببعض النشاطات الاجتماعية ليس استجابة للقوانين، فالمسؤولية الاجتماعية تبدأ حيث ينتهي القانون.
- غياب المسؤولية التعاقدية: لا يجب ان يتم الالتزام الاجتماعي وفاءا لأي صيغه تعاقدية مع أي منظمة أخرى بل هو عمل طوعي ترى المنظمة انها ملزمة بأدائه كونها مواطنا صالحا.
- استبعاد حساب الربح والخسارة: يجب ان لا يُرتبط قرار ممارسة المسؤولية الاجتماعية بدارسة احتمالات الربح والخسارة.
- توفر الاساس التطوعي: في غياب المسؤولية القانونية والتعاقدية ومع استبعاد حسابات الربح والخسارة، يصبح قيام المنظمة بالمسؤولية الاجتماعية امر تطوعيا بحتا.

فوائد ومكاسب تبني المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات الاقتصادية:

أ-فوائد تبني المسؤولية الاجتماعية: ومن الفوائد التي تعود على المجتمع من خلال تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية كالاتي:(**دويكات، 31:2021**)

- الاسهام في التطوير والتنمية للمجتمع.
- تحسين البيئة بشكل عام والمحافظة عليها.
- تعزيز الحقوق الأساسية للمواطنين والمتمثلة في الصحة والتعليم وحقوق العاملين وغيرها.
- زيادة التكافل الاجتماعي بين شرائح المجتمع وايجاد شعور بالانتماء من قبل الافراد والفئات المختلفة.
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي نتيجة توفر مستوى من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وتحسين نوعية الحياة في المجتمع.
- تحسين التنمية السياسية انطلاقا من زيادة مستوى التثقيف بالوعي الاجتماعي على مستوى الافراد والجماعات والمنظمات.

ب- أهم المكاسب التي تجنيها المؤسسة الملتزمة اجتماعيا:

- تعزيز سمعة الشركة وعلامتها التجارية: تؤدي الممارسات التجارية المسؤولة الى تعزيز مكانة المنتج او السلعة وتقوية سمعة منظمة الاعمال وفي المنظمات الحديثة تعد السمعة هي القيمة التي تخلق منهج العمل، وتحظى باهتمام بالغ من اصحاب المصلحة وتستقطب الايدي العاملة ذات الكفاءة العالية، حيث اشارت احدى الدراسات الى ان سمعة المنظمة تعد احد اهم معايير نجاحها وتشير نتائج الدارسة التي تم توزيعها على 1500 مدير في اكثر من 1000 شركة عالمية كبرى الى ان **60 %** تقريبا من شملتهم الدارسة يرون ان السمعة الجيدة يمكن ان تسهم بنحو 40%من القيمة السوقية لاسهم منظمات الاعمال وتسهم ايضا في قدرة المنظمة على مواصلة تحقيق الارباح والاداء الجيد(**سوليفان، 2013: 19**). ووفقا لهذه الدارسة قامت بها ادارة تقيم الاستدامة الأمريكية (SAM) فان 73 من المنظمات التي كانت موضع التحليل قالت ان تعزيز السمعة كان أحد الفوائد الرئيسية للالتزام بالمسؤولية، ومن الأمثلة على تأثير المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية على السمعة نذكر مثالين (**وهيبة، 39:2014**)، منظمة Johnson 8 Johnson التي اعتبرت وفقا لاستفتاء اجرته مجلة (Fortune) الأمريكية الافضل وسط الشركات الأمريكية في مجال تحمل المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية وقد انعكس اهتمام الشركة بمصالح المجتمع في وثيقة اسمها عقيدتنا، وتنص هذه الوثيقة على الصراحة والنزاهة في سياسة الشركة.

وتأكيد الشركة على تحملها لخسائر في مقابل عدم السماح بظهور سلع غير نوعية أو مضرة بالمجتمع أو المستهلك، كما تدعم الشركة برامج اجتماعية مختلفة ومنظمة (The Bod ShoP) التي اشتهرت بسمعة سيئة في السابق نتيجة النقد الموجه الى مقاييسها البيئية والأخلاقية والاجتماعية، سبب لها هذا النقد صورة قائمة جعلتها دائما في موضع الشك والريبة في نظر المستهلك والمجتمع عرضها للضعف في مواجهة منافسيها في السوق.

المبحث الثالث: عرض عدد من التجارب الدولية في المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية:

لا يتوقف العالم عن المستجدات التي تطرأ على مفهوم المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال، والتي يجري تطبيقها أولا في بضع منشآت ودول بهذا العالم، وبذلك تتطور تجارب المسؤولية الاجتماعية في الحقلين النظري والتطبيقي، وتعد التجارب الرائدة دروسا لمن يريد ادخال متطلب المسؤولية الاجتماعية في نشاطه الاقتصادي، او الذي يتابع كل ما هو جديد ولا يتردد في تضمينه منشأته طالما كان مناسباً، وتتطلب النظرة الشاملة ان لا تقتصر جهود المسؤولية الاجتماعية على تحقيق نمو اقتصادي رغم اهمية هذا الهدف بل تسعى كذلك الى التعامل مع التغيرات الحاصلة في المجتمع، والحد ومن البطالة وتوفير فرص العمل.

أولاً: مختصر تجارب بعض دول غير عربية في مجال المسؤولية الاجتماعية:

رصدت كثير من الدراسات نمط العلاقة بين الاداء المالي والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية بالتركيز على دور المسؤولية الاجتماعية بشكل عام في تكوين راس المال المادي وذلك من منطلق ان المسؤولية الاجتماعية:

1-يزيد ويطور ويعزز المبيعات ويودي الى زيادة العملاء.
2-يساعد على تكوين طبقة من القادة المؤهلين لإدارة الدولة والمجتمع.
3-يساهم مساهمة فعالة في زيادة الإنتاجية والجودة.
4-يقود لتحسين سمعة المنظمات وتعظيم مكانة المنتج.
5-يساهم مساهمة فعالة في تخفيض تكاليف التشغيل (**ختيري، 20:2020**)

ويذهب البعض إلى أن للمسؤولية الاجتماعية دور في التكامل ما بين المشاريع الكبيرة حسب القاعدة المتفق عليها أن المشاريع الاستثمارية الإنتاجية لا تحقق اي نجاحات أو تزدهر إن لم يوجد مسؤولية اجتماعية، وفيما يلي نتناول شكل مختصر عن تجارب المسؤولية الاجتماعية في الولايات المتحدة الامريكية، الهند، البرازيل وماليزيا.

فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:(الولايات المتحدة الأمريكية هي دوله في امريكا الشمالية الى الشمال من المكسيك والى الجنوب من كندا رابع دولة من حيث المساحة بعد روسيا وكندا والصين، وهي الدولة الثالثة من حيث عدد السكان بعد الصين والهند تقع في النصف الجنوبي من امريكا الشمالية وتمتد من المحيط الاطلسي شرقا الى المحيط الهادي).

بدا اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمات من خلال المطالبة المتزايدة من قبل السلطات العمومية، والهيئات والجمعيات المحاسبية لمنظمات الاعمال بالإفصاح عن البيانات ذات المضمون الاجتماعي خصوصا بعد التطور الكبير في المجال الصناعي، وزيادة التلوث مما استدعى ضرورة الافصاح عن الاداء لمعرفه مدى قيام المنظمات بمسؤوليتها الاجتماعية، كما حدث توجه للمشاريع نحو اخذ التكاليف الاجتماعية بالحسبان عند تحديد التكلفة الفعلية لأنشطتها (**مراس، 45:2011**)

حققت المؤسسات والمنظمات قفزات هائلة في المسؤولية الاجتماعية بدرجة كبيرة وتمكنت من تأسيس وتطوير المسؤولية الاجتماعية والمتمثلة بالاحتراف والخبرة والابتكار إضافة إلى الاستفادة الكبيرة من تحقيق برامج ناجحة للمسؤولية الاجتماعية محليا وعالميا عبر القيام بعمليات سلاسل القيمة التي تعمل المنظمات من خلالها كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تطوير المناهج وتوحيدها وتدريب العاملين من خلال العمل على تبني أفكارهم ويبدو ذلك جليا في تعزيز إبداعاتهم في العمل.

كما أولت شركة (Bill Gates)، وذلك بإنشاء مؤسسة خيرية عالمية تمثل أهدافها في تعزيز الرعاية الصحية إضافة إلى الحد من الفقر المدقع ومكافحة الايدز، كما اعتمدت شركة (General Electric) على تطوير وتنمية القدرات والمهارات في مجال الإسكان والتعليم كما عملت على تقليل انبعاث الغازات الغير مباشرة وتقديم منتجات صديقة للبيئة والتي أدت إلى زيادة إيرادات الطاقة (**المغربل، 17:2008**)

هناك دراسة أمريكية لعينة من المديرين بأمريكا أشارت إلى ان 82% من المديرين الذين شملتهم الدراسة قد اكدوا على ان الاداء الاجتماعي يسهم في تحسين الاعمال وقد زاد الاعتماد على مؤشرات المبيعات والارباح وتبين ان المنظمة التي تبنت مبادى أخلاقية قد حققت انجازا ماليا افضل من تلك التي لم تتبنى مثل هذه السياسات، وتوجد بهذا البلد شركات كثيرة تعتبر رائدة في تطبيقات المسؤولية الاجتماعية ممكن الإشارة إلى شركة ميكرو سوفت وشركة جنرال موتور(**المغربل، 17:2008**) وحول تجربة الهند(الهند هي احدى دول اسيا، تبلغ مساحتها 3287590 كم2 عدد سكانها لعام 2000م يبلغ حوالي 982 مليون نسمة، عملتها الروبية، عاصمتها نيودلهي) شجعت الهند برنامج المسؤولية الاجتماعية من خلال تخصيص جزاء كبيرا من مساعدتها الفنية في مجال المسؤولية الاجتماعية لمسانده الشركات الصغيرة والمتوسطة لبناء قدارتها في هذا المجال (**سعادة، 19:2020**) في التسعينات، ظهر ان نيودلهي تخوض تجربه جديده في مجال المسؤولية الاجتماعية، وتبنت الشركات الهندية برامج ناجحة في مجال المسؤولية الاجتماعية واستطاعت ان تنجح من خلال الجمع ما بين البيئة وتوفير فرص عمل للنساء من اجل امتصاص البطالة، وكذلك توفير مصادر للتمويل متناهي الصغر فضلا عن رفع درجة الوعي لديهن بأهمية ابرام العقود وضرورة احترامها، وفي مجال الخير على وجه التحديد استطاعت المصارف الهندية توفير خدمات الرعاية الصحية والتعليم الاساسي للأطفال الفقراء وتقديم التمويل متناهي الصغر لذويهم.

كما اقامت الهند 1000 مكتبة ومركز علمي يتحصل فيها الطلاب على التدريب مجانا وخصوصا في مجال التكنولوجيا الجديدة مما نتج عنه فرص جديدة للاستثمار الاجنبي.

وعن البرازيل أن من القضايا الهامة التي نشطت البرازيل في معالجتها خلال برامج الدفاع عن حقوق الانسان وحقوق العمال في مجال ممارسة الاعمال وارساء تقسيماتها وتشريعاتها في ظل هيمنة الدستور وتطوير فكرة المواطنة الجيدة ونوعية الحياة دون الاضرار بأحد بسبب أصله أو انتمائه العرقي او نوعه أو لونه أو عمره واي شكل اخر من اشكال التميز (**المغربل، 19:2008**).

تمتعت البرازيل بعدة مقومات لمسؤولية الاجتماعية مما جعلها تستضيف اول مؤتمر للأمم المتحدة تحت عنوان قمة الأرض، ومن المقومات التي ساعدت في ارساء المسؤولية الاجتماعية وجود جمعيات اهلية ومؤسسات خيرية تقوم بتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية حيث استمرت هذه الجمعيات من

الترويج لبرنامج المسؤولية الاجتماعية، والاهم الدور الاجتماعي لرجال الاعمال والسياسات التي ادت الى تنمية اقتصاد البرازيل وجعلتها تمتع باستقرار اقتصادي.

تجربة ماليزيا:

ماليزيا إحدى دول جنوب شرق اسيا مساحتها 330 ألف كم 2، عدد سكانها 20 مليون نسمة عام 2000م تقع شمال خط الاستواء مباشرة، ويفصلها عن خط توقيت جرينتش ثمان ساعات، تتكون من جزأين هما شبه جزيرة ماليزيا في أقصى جنوب قاره اسيا، وولايتي صباح وساواك، في جزيرة بورنيو الشهيرة وتحدها من الشمال مملكة تايلاند، ومن الجنوب اندونيسيا وسنغافورة واما من الشرق تحدها دولة الفلبين.

اعتمدت ماليزيا على تطوير انظمة المسؤولية الاجتماعية وذلك من خلال التخطيط وتحسين انشطة المسؤولية الاجتماعية وانشاء العطاء الخيري الذي يعد سمة رئيسية من سمات هذه المنظمات وتشجيع المنظمات وتحفيزها على التصرف بمسؤولية، فالجوانب العرقية والدينية توثر بشكل كبير على المسؤولية الاجتماعية للمنظمات في ماليزيا **(وهيبة، 2014: 250)**

وكانت ماليزيا خلال العقود الأربعة الأخيرة قد حققت قفزات هائلة في التنمية البشرية والاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية وتمكنت من تأسيس اجهزة تشريعية وهي أجهزة مسؤولة عن حماية البيئة وذلك من خلال تطوير الإدارة البيئية اضافة الى ان العديد من المنظمات الماليزية اعتمدت معايير (ايزو 14001) للإدارة البيئية.

ثانياً: مختصر تجارب بعض دول عربية في مجال المسؤولية الاجتماعية: مصر والأمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية:

أنشأت مصر المركز المصري لمسؤولي الشركات ويتمتع بالشخصية الاعتبارية وقد منحها القانون كل السلطات والصلاحيات في التعامل مع كل شؤون وقضايا الشركات والهدف من إنشاؤه لكي يصبح دعامة وطنية رئيسية لوضع استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات في إطار النماذج الفعالة والناجحة، وبعد ذلك أصدرت الحكومة المبادئ التوجيهية للمركز وتندرج تحت هذا المركز 30 شركة مقيدة بالبورصة وفي الوقت الحاضر تعتبر اول دولة عربية وأفريقية تقوم بتطبيق مؤشر المسؤولية الاجتماعية وتعد الثانية على المستوى العالمي بعد الهند، وقد حققت ذلك بواسطة المركز المصري لمسؤولي الشركات إلى تحقيق الأهداف التالية: وضع استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات في إطار النماذج الفعالة والناجحة، احترام حقوق البيئة واحترام حقوق الإنسان واحترام حقوق العاملين والبعد عن اي معاملات لها شبه فساد (فاتح،2020، 30)

الأمارات العربية المتحدة هي دولة اتحادية دستورية مكونة من سبع ولايات أو أمارات هي: أبوظبي – دبي- الشارقة- عجمان – أم القيوين – راس الخيمة- الفجيرة) تبلغ مساحة الأمارات العربية 83.600 كيلو مترا مربع بينما يبلغ عدد سكان الأمارات العربية المتحدة 9.888 مليون نسمة، وفقا للإحصاءات عام 2020م) وحققت الأمارات العربية المرتبة الأولى على المؤشر العربي للتنافسية المسؤولة في سنة 2009 حيث شكلت قفزة هائلة في ممارسة المسؤولية الاجتماعية والمستدامة وتمكنت من تطوير القوى البشرية والابتكار وذلك من خلال تعزيز القدرة التنافسية، وتمكنت الامارات من تأسيس أكاديمية الامارات للمسؤولية الاجتماعية في العاصمة ابوظبي لتكون الاولى من نوعها في الوطن العربي ويهدف هذا البرنامج الى تفعيل مشاركة القطاع الخاص وتبنيه البرامج التنموية الاجتماعية والاقتصادية في المجالات الصحية والتعليمية والبيئية الثقافية للفئات المحتاجة من شرائح وترسيخ ثقافة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات.

كما عملت الحكومة الإماراتية على تعزيز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية بين المؤسسات من خلال العمل على تبني افكارهم وحمايتها ويبدو ذلك جليا في التنافس وتعزيز قدرتهم التنافسية وأولت الامارات اهتماما بالغا بتطوير ثقافة المسؤولية الاجتماعية وذلك من خلال عقد دورات وبرامج تعليمية وتدريبية متخصصة تناول اساسيات ومعايير ومبادرات المسؤولية الاجتماعية واستراتيجيات المؤسسات، وأقامت مركز اخلاقيات الاعمال في غرفة تجارة وصناعة دبي بعام 2004م ويعتبر المركز الأهم والأقدم في الامارات (فاتح،2020، 31). وفي المملكة العربية السعودية أسهمت الدولة بشكل فعال في نشر وترسيخ ثقافة المسؤولية الاجتماعية من خلال رعايتها لبعض المنظمات ذات الطابع الاجتماعي والخدمي، وكذا من خلال تفعيلها لبرامج التنمية المستدامة، اضافة الى دور الحكومة، فان للقطاع الخيري دور فعال في ممارسة برامج المسؤولية الاجتماعية، حيث تتواجد في المملكة العديد من الجمعيات والمؤسسات الأهلية الممارسة للعمل الاجتماعي، والتي اصبحت تمارس هذا العمل بأسلوب منظم، يتناسب مع احتياجات المجتمع.

وفيما يلي أهم الجهود والانجازات المحققة في مجال المسؤولية الاجتماعية في المملكة (**الحارثي، 2009: 14**)

- تنظيم اول ملتقى للمسؤولية الاجتماعية على مستوى المملكة عام 2006، ناقش هذا الملتقى مفهوم وتطبيقات المسؤولية الاجتماعية واستراتيجياتها في منظمات الاعمال الكبرى.
- انشاء مجلس المسؤولية الاجتماعية: وهو المرجعية لأنشطة ومشروعات المسؤولية الاجتماعية التي تبنتها المنظمات لتنمية المجتمع وتلبية احتياجاته.

- انشاء لجنة تنفيذية بغرفة التجارة والصناعة السعودية للمسؤولية الاجتماعية، تتولى اعداد الدارسات حول برامج اقتصادية واجتماعية مستدامة يستعان بها في تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.
- تبني جائزة غرفة التجارة والصناعة السعودية للمسؤولية الاجتماعية (جائزه المسؤولية الاجتماعية) وهي تيح استيعاب البرامج المتميزة التي تتبناها منظمات القطاع الخاص.
- اعداد دليل ارشادي لبرامج المسؤولية الاجتماعية انشاء قاعدة بيانات لهذه البرامج.
- التنسيق مع الشركات الرائدة في اداء المسؤولية الاجتماعية للاستفادة من تجاربها وتعميها.
- ابرام اتفاقيات تعاون لتبادل الخبرات بين مختلف الغرف التجارية الصناعية السعودية.

في ختام المبحث، نخلص الى ان تطبيق المسؤولية الاجتماعية يخلق فائده للمنظمات والمجتمعات وللبيئة، فهي تفيد المنظمات وتزيد من ارباحها وتحسن من صورتها في ذهنيه المتعاملين معها، لكن ومقابل هذه المكاسب التي تتحقق بفضل الالتزام الاجتماعي هناك من ينتقد هذا الاتجاه اعتمادا على اعتبارات عديده كثيره، أهمها ان المنظمة عليها خدمة المنافسين بالدرجة الاولى وأي نفقات تتعلق بالالتزام الاجتماعي من شانها ان تقلل من الارباح.

غير ان الواقع يثبت ان الاهتمام بالمجتمع والتفاعل مع مشكلاته وحلها أصبح اولوية من اولويات منظمات الاعمال إذا انه من مصلحتها ان تعمل في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية وبيئة ملائمة لضمان استمرارية نشاطاتها كما انها مطالبة بتحمل تبعات هذه النشاطات ان كان لها أثر سلبي عل المجتمع والبيئة، وبعيد عن حسابات الربح والخسارة فان المسؤولية الاجتماعية اصبحت مفهوما اخلاقيا يحظى باهتمام مختلف الاطراف الفاعلة في المجتمع، والتي لها تأثير على منظمات الاعمال.

المبحث الثالث: كيفية استفادة اليمن من هذه التجارب الناجحة:

اليمن دولة تقع جنوب الجزيرة العربية في قارة آسيا يحددها من الشرق سلطنة عمان، ومن الشمال المملكة العربية السعودية اي أنها ترتبط بحدود طويلة نسبيا مع دول مجلس التعاون الخليجي، كما أنها تطل غربا على مضيق باب المندب والقرن الافريقي ومن ثم فإن اليمن تقع في موقع جغرافي هام سواء على الجانب الاقتصادي أو الجيوسياسية رغم تقلباته، يبلغ عدد سكان اليمن ٣٠مليون نسمة، يدين معظمهم 99% تقريبا بدين واحد هو الاسلام اللغة الرسمية هي اللغة العربية.(http:www.yemen)

تعاني اليمن من معدل عال للفقر والبطالة والتضخم والامية.

مما سبق نستطيع الوصول للمؤشرات التالية:

- لا يوجد في اليمن تعاظم للدور الاجتماعي لكبريات منظمات الأعمال.
- تعاني اليمن من غياب ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى القطاع الخاص بشكل محدد.
- تعاني اليمن منذ فترة من عدم الاستقرار السياسي.
- أقرت اليمن التمسك بمبدأ المسؤولية الاجتماعية.
- يوجد في اليمن عدد كبير من الايدي العاملة العاطلة.

مما سبق نستطيع القول بأن الظروف التي تعيشها اليمن لا تختلف كثيرا عن الظروف التي عاشتها البرازيل وماليزيا والهند في سبعينيات القرن الماضي من الفقر والتخلف والبطالة، فكيف يمكن لليمن الاستفادة من هذه التجارب الناجحة وهل يمكن تطبيق هذه التجارب في اليمن.

للإجابة على ذلك يجب أولا معرفة انه لا يوجد نظام او اسس ثابتة لتطبيق المسؤولية الاجتماعية في اي دولة في العالم حيث أن كل دولة تطبق الأسس والمعايير التي تناسب مع ظروفها وأهدافها واحتياجاتها، ويختلف تطبيق نظام المسؤولية الاجتماعية من دولة إلى أخرى خصوصا في ممارسة المسؤولية الاجتماعية حيث نجدها متطورة في الدول الغربية المتقدمة ،وبالتالي على الدول التي تبحث عن أسس تطبيق المسؤولية الاجتماعية أن تجعل برامج المسؤولية الاجتماعية باعتبارها جزء مسؤوليتها العامة باعتبارها استراتيجية طويلة الأمد يجب أخذها بعين الاعتبار.

استفادة اليمن من التجارب الناجحة: يمكن لليمن الاستفادة من التجارب السابقة:

- الاستفادة من برامج الدعم والعطاء الخيري التي طبقتها ماليزيا والخطط الاستراتيجية لمحاربة الفقر، والحد من تفاوت الدخل، وتشجيع القطاع الخاص والعام على الاستثمار في المناطق الفقيرة، وتوزيع الثروات بشكل يحقق مبادئ العدالة الاجتماعية.
- الاستفادة من برامج الولايات المتحدة، وذلك من خلال تحسين، وتطوير وتدريب العاملين، من خلال العمل على تبني أفكارهم ويبدو ذلك جليا في تعزيز إبداعاتهم في العمل.
- في التجربة الهندية استطاعت الهند ان تحول عدد سكانها الكبير من عائق للتنمية الى عامل دفع، وهو ما يمكن لليمن استفادة منة في ظل ثروة سكانية كبيرة مهدرة، ويمكن لليمن الاستفادة من التجربة الهندية في تكوين الكوادر المهنية والفنية للاستفادة منها.
- الاستفادة من التجربة الاماراتية في كيفية خلق الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص.
- الاستفادة من تجربة السعودية في كيفية اعداد دليل ارشادي لبرامج المسؤولية الاجتماعية انشاء قاعدة بيانات لهذه البرامج.
- على المستوى السياسي: حيث عانت البرازيل من حقبة طويلة من الصراعات والتقلبات السياسية التي عملت على

استنزاف موارد الدولة وكبح جماح التنمية وتقييدها ولا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية بمعزل عن الاستقرار السياسي وتطبيق اسس الديمقراطية وبالتالي لنجاح أي خطة اقتصادية لابد من ان تترافق مع اصلاحات سياسية وهوما قامت به البرازيل، ويمكن لليمن من الاستفادة من تجربة البرازيل في كيفية تطبيق الاصلاحات السياسية والوصول الى الاستقرار السياسي فيها وتحقيق التنمية الشاملة.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

- التجارب السابقة كانت لدول تميزت اقتصاداتها قبل إقرار برنامج المسؤولية الاجتماعية بالفقر والبطالة بينما شهدت بعد قرار برنامج المسؤولية الاجتماعية تنمية متسارعة وشاملة.
- يمثل الاستقرار السياسي جزء مهم من عملية إرساء برنامج المسؤولية الاجتماعية، وتطبيق نظام المسؤولية الاجتماعية قد يكون الحل الامثل للمشاكل التنموية.
- نجد في التجارب السابقة رغم التباين في الأصل والانتماء العرقي استطاعت تطبيق برنامج المسؤولية الاجتماعية دون الأضرار بأحد الدول التي سارعت في تطبيق برنامج المسؤولية الاجتماعية ففي الوقت الذي تضع إحدى قدميها على مسار الدول القوية والغنية ذات معدلات النمو السريعة.
- ننصح المؤسسات اليمنية بالالتفات الى برامج المسؤولية الاجتماعية، واخلاقيات الاعمال وتطبقها، وعدم اعتبارها نفقات اضافية، فهي عبارة عن استثمار مستقبلي يعود عليهم بالفائدة.
- انه يمكن لليمن الاستفادة من التجارب السابقة في تحسين الخدمات التي تعمل المؤسسات على تقديمها للمجتمع من خلال توفير فرص عمل حقيقية، وضمان سلامة العمال والموظفين والمشاركة في ايجاد حلول للمشكلات الاجتماعية.
- نجد انه بإمكان اليمن الاستفادة من التجارب في غرس سياسية المسؤولية الاجتماعية في النظام الإداري للمنظمة ثقافة وسلوكاً وممارسة بما يحقق الكفاءة الاقتصادية، وكذلك قد تستفيد من آلية وضع الحوافز للمنظمات والشركات الملتزمة بالمسؤولية الاجتماعية من اجل لارتقاء الاقتصادي.

ثانيا التوصيات:

- على الدول التي تعاني من مشاكل تنموية وبيئية وبطالة أن تبحث في إمكانية تطبيق برنامج المسؤولية الاجتماعية كحل لمشاكلها والتحديات التي تواجهها.
- يختلف تطبيق نظام المسؤولية الاجتماعية من دولة إلى أخرى خصوصا في الجانب الاقتصادي وبالتالي على الدول التي تبحث بتطبيق برنامج المسؤولية الاجتماعية وضع الأسس التي تناسبها وتتوافق مع أهدافها.
- لا يمكن تطبيق برنامج المسؤولية الاجتماعية بمعزل عن الاستقرار السياسي وبالتالي لنجاح برنامج المسؤولية الاجتماعية لابد أن تترافق مع إصلاحات سياسية.
- من أجل إنجاح برنامج المسؤولية الاجتماعية على الحكومة اليمنية ايجاد صيغة للتنسيق مع المحافظات عند وضع برنامج المسؤولية الاجتماعية.
- على الدول الطامحة في تحقيق برنامج المسؤولية الاجتماعية الاستفادة من برنامج الدول الأخرى في اختيار الأسس والمعايير التي يمكن استخدامها ووفقا للأهداف المستقبلية المرسومة.

المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب:

1- أوما سيكاران(2006)، **طرق البحث في الإدارة** – مدخل لبناء المهارات البحثية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، الطبعة الاولى،2006.

2- البكري، تامر ياسر(2001)، **التسويق والمسؤولية الاجتماعية**، (الطبعة الاولى، عمان، دار وائل للنشر).

3- جون سوليفان وألكسندر شكولنيكوف جوش ليتشمان(2013)، **مواطنة الشركات (مفهوم المواطنة وتطبيقاتها في مجال الاعمال)** مركز المشروعات الدولية الخاصة.

4- سعادة، ايمان، رجاء الخالدي، (2020) واقع **المسؤولية الاجتماعية للشركات الفلسطينية**، (ماس للطباعة والنشر، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني

5- العامري، طاهر محسن، صالح مهدي، (2005) **المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن

6- عقلان، حمود عبد الله صالح(2008)، **إدارة المشتريات والمخازن**، دار الامين للنشر، صنعاء .

7- محمد الصيرفي،(2007) **المسؤولية الاجتماعية للإدارة**، الطبعة الاولى، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.

ثانياً: ابحاث المجلات العلمية

8- الأسرج حسين،(2010) **المسؤولية الاجتماعية للشركات جسر التنمية**، (منشورات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 90

9- ختيري، وهيبة،(2020) **التجارب الدولية الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعه محمد بوضياف المسيلة، المجلد 5، العدد 1، 2020 .

10- عبد الرحمن، احمد عبد الكريم،(1997) **المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال**، مجالاتها، مقومات الوفاء بها،

دارسة ميدانية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 11، العدد 20، الاردن، عمان،

11- لغويل، سميرة(2016) **المسؤولية الاجتماعية، المفهوم، الابعاد** مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 20،

12- مركز مراس للاستشارات الادارية، **تحرير مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات**، مجلس المسؤولية الاجتماعية بالرياض، سلسلة تطوير المسؤولية الاجتماعية للشركات، الرياض، السعودية، 2011.

13- المنبر الاردني للتنمية الاقتصادية، مبادرة اقليمية، يطلقها مركز الاردن الجديد **لتعزيز ممارسات الشركات المسؤولية الاجتماعية**، مجلة حوار السياسات الاقتصادية، الاردن، العدد العاشر، اغسطس 2005م.

14- دارسة بلغوثي نصيره(2019)، وامال حمو زروقي بعض التجارب الدولية في مجال المسؤولية الاجتماعية، مجلة شعاع للدارسات الاقتصادية ،المجلد الثالث ، العدد الثاني، سبتمبر

15-غلاب فاتح (2020)، التجارب الدولية الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعه محمد بوضياف المسيلة، المجلد 5، العدد1

ثالثاً: الرسائل والاطاريح العلمية:

14- الحسين، بوبكر محمد(2014) **دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين اداء المنظمة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير، جامعة بسكرة،2014.

15- الحمدي، فواد محمد حسين، (2003) **الابعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات، وانعكاساتها على رضا المستهلك**، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال – جامعة بغداد العراق.

16- دويكات، بسام عبد الجليل،(2021) **أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة في فلسطين على التجنب الضريبي**، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين، جامعة النجاح الوطنية.

17- العور، منصو(2020) **المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ماهيتها وركائزها الخمسة** عبر . www.excellencemag.org

18- وهيبة، مقدم،(2014) **تقيم مدى استجابة منظمات الاعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، الجزائر.

رابعاً: المؤتمرات الملتقيات العلمية:

19- ابن مسعود نصر الدين،(2021) **واقع واهمية المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية**، دارسة استطلاعية على أحد المؤسسات الوطنية، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الاعمال، جامعة سطيف،

20- خبابة عبد الله،(2012) **المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة**، الملتقى الدولي الثالث لمنظمات الاعمال، الجزائر.

21- الحارثي، عسكر(2009) **دور الغرف في تعزيز اداء القطاع الخاص للمسؤولية الاجتماعية** (الغرفة التجارية الصناعية بالرياض نموذجا) ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الثاني لمواطنة الشركات والمسؤولية الاجتماعية، صنعاء، اليمن،

22- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، **كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع الاتجاهات والقضايا الراهنة**، الامم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2004م .

23- المغربل، نهال وياسمين فواد(2008)، **المسؤولية الاجتماعية لراس المال في مصر**: بعض التجارب الدولية، ورقة عمل رقم 138، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، مصر

24- مقدم، وهيبة،(2011) **المسؤولية الاجتماعية من منظور الاقتصاد الاسلامي**. ورقة علمية مقدمة الى: الملتقى العلمي الاول: الاقتصاد الاسلامي: الواقع في رهانات المستقبل، المركز الجامعي بفرادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المراجع باللغة الانجليزية

29-MIChehl Capro et Francoi Quairel – Lanoizelee,la responsabilte dentreprise,editions la decouverte,paris,2007

30-http:www.yemen-wiki https//ar.wikipedia org